

تأصيل عوارض التركيب النحوي

د. حنفي بن أحمد بدوي علي

مدرس العلوم اللغوية — قسم اللغة العربية

كلية الآداب بالكوفة جامعة قار يونس

(ليبيا)

مقدمة :

يعد بناء الجملة العربية نظاماً متناسقاً له قواعده التي تحكم تراكيبه ومكوناته، تلك التراكيب التي تسير على نسق متعارف عليه بين علماء العربية، هذه المكونات أو القواعد قد استنبطت من الاستقراء الدقيق للمنطوق والمسموع والمكتوب من كلام العرب نثراً وشعراً في فترة الاحتجاج اللغوي، تلك الفترة الزمنية المأطرة بإطار مكاني ليجتمع الزمان والمكان في تشكيل القواعد التركيبية للنحو العربي، ولكن قد يعرض لبناء الجملة العربية عارض في هذا التركيب النحوي؛ فقد يحذف من التركيب ما حقه الذكر، أو تحل كلمة مكان كلمة أخرى، أو تختلف الرتبة الأصلية في بناء الجملة فيتقدم ما حقه التأخير، و يتأخر ما حقه التقديم، وكذلك قد يدخل في بناء الجملة حرف زائد على تركيبها الأصلي لغرض دلالي.

هذه العوارض في التركيب النحوي لا تأتي اعتبارية في الجملة؛ بل تأتي لهدف يقصده المتكلم باللغة ليفهمه المتلقي على وجه معين، يساهم في هذا الفهم الأسلوب والتركيب اللغوي، والتلقي، وسياق الكلام العام. ولكي نفهم هذه العوارض، ونعرف مواضعها في التركيب النحوي لابد من الرجوع إلى التراث النحوي العربي. وقد قام البحث على تأثيل نحوي لبعض عوارض التركيب، وهي:

الحذف — الزيادة — الإحلال .

حيث يحاول البحث الرجوع إلى التراث النحوي لتأصيل تلك العوارض التركيبية في بناء الجملة العربية.

الحذف

الحذف لغة:

ذكر الخليل في كتابه العين "الحذف قطع الشيء من الطرف، كما يحذف طرف الشاة".

والحذف: الرمي عن جانب والضرب عن جانب. وتقول حذفني فلان بجائزة، أي وصلني.¹

وذكر ابن منظور "حذف الشيء يحذفه حذفاً، قطعه من طرفه"²...

حذف الشيء إسقاطه، وحذفه بالعصا رماه بها، وحذف رأسه بالسيف

إذا ضربه فقطع من قطعة.³

الحذف عند النحاة العرب:

غاية تركيب الجملة عند النحاة إعطاء فائدة يحسن السكوت عليها⁴، وهذا لا يتم إلا بالإسناد، أي: وجود طرفين أساسيين في الجملة، هما: المسند والمسند إليه.⁵

والمسند والمسند إليه اللذان يمثلان ركني الجملة الأساسية، قد تلحقهما أحوال من الذكر والحذف لأغراض بلاغية.⁶

ويرى ابن السراج أن الحذف يختص بحالة إسقاط العامل وإنشاء المعمول على ما كان له من حكم إعرابي، فإن تغير الحكم الإعرابي بعد الحذف دل عليه باصطلاح آخر هو الاتساع.⁷

والحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن تجد خبراً بدون مبتدأ، أو مبتدأ بدون خبر، إلى غير ذلك من مواضع الحذف في الجمل والتراكيب.⁸

وعلى هذا فالحذف هو إسقاط لبعض المفردات والجمل الموجودة بالتركيب بحث يستقيم المعنى، ولا ينقص من البلاغة شيئاً، بل لو ظهر المحذوف لترل قدر الكلام عن بلاغته، وأبعد عنه الحسن. والحذف من مظاهر التأويل ينبع من محاولة النحاة تقييم النصوص التي يجب قبولها، ولم تتفق تماماً مع ما تفرضه القواعد والأصول من أحكام عامة، وذلك عن طريق افتراض أبعاد في النص غير موجودة فيه للتوفيق بين الشروط التي تفرضها القواعد النحوية، والواقع اللغوي للنصوص المختلفة.

وقد بين عبد القاهر الجرجاني القيمة البلاغية للحذف بقوله: "هو باب دقيق المسالك لطيف المأخذ عجيب الأمر شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، ونجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين".⁹

والحذف من الظواهر اللغوية التي ضمنها النحاة في كتبهم وإن لم يخصصوها بباب مستقل من الأبواب النحوية، فقد تحدثوا في كتبهم عن الأصلية والفرعية، فأعدوا ورود الكلام بغير حذف أي: الذكر أصلاً، وجعلوا الحذف فرعاً عن هذا الأصل، يقول سيبويه في باب ما يكون في اللفظ من الأغراض: "اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون، فما حذف وأصله في الكلام غير ذلك: لم يك، ولا أدر وأشباه ذلك".¹⁰

والحذف عند القدماء أفصح وأجود في الكلام من الذكر نرى ذلك جلياً في كلام عبد القاهر الجرجاني السابق، الذي يوضح فيه فصاحة الحذف في موضعه، وجودته في الإفادة.¹¹

والمدقق في كلام النحاة القدماء يجدهم يستخدمون عند حديثهم عن الحذف مصطلحين، هما الحذف والإضمار.¹² والواقع اللغوي يشهد بأن الحذف والإضمار يستعملان بمعنى واحد عند النحاة ابتداء من سيبويه، ولا توجد تفرقة دقيقة تراعي في استعمالها باستثناء إضمار الفاعل الذي يسمونه حذفاً.¹³

وللحذف تتصل بالمعنى، وأغراض تتصل بالصناعة النحوية، وهذه الأغراض تحدث عنها العرب القدماء في كتبهم، ومن هذه الأغراض التي يرمي إليها الحذف في الكلام: الإيجاز، والاختصار في الكلام، والاتساع، والتفخيم، والإعظام، وصيانة المحذوف عن الذكر تشريفاً، أو تحقير شأن المحذوف، وقصد البيان بعد الإجمام، وقصد الإجمام، والجهل بالمحذوف، والعلم الواضح بالمحذوف، والخوف منه أو عليه، والإشعار باللهفة، ورعاية الفاصلة، أو المحافظة على السجع، والمحافظة على الوزن في الشعر.¹⁴

والعامل المشترك في ذلك كله إذا كان المذكور من تركيب الجملة دالاً على المحذوف منها، نرى ذلك في قول الخليل بن أحمد: "ومن شأن العرب الإيجاز والاكتفاء بالقليل عن الكثير إذا كان ما بقي دالاً على المعنى".¹⁵

واهتم البلاغيون بقضية الحذف وعلاقتها بالدلالة، فنرى عبد القاهر الجرجاني يشير إلى أهمية الحذف في بلاغة الكلام والرقى بمستواه الدلالي، فيقول: "اعلم أن هاهنا باباً من الإضمار والحذف يسمى الإضمار على شريطة التفسير، وذلك مثل قولهم: أكرمني وأكرمت عبد الله ... ومن لطيف ذلك قول البحري :

لو شئت لم تفسد سماحة حاتم كرمًا ولم تدم مآثر خالد .
الأصل لا محالة: لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها، ثم حذف ذلك من الأول استغناء بدلالته في الثاني عليه ... إن الواجب في

حكم البلاغة أن لا ينطق بالمحذوف، ولا يظهر إلى اللفظ، فليس يخفى أنك لو رجعت فيه إلى ما هو أصله، فقلت: لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها، صرت إلى كلام غث وإلى شيء يحجه السمع وتعافه النفس." 16

فبعد القاهر يربط هنا بين الحذف ووضوح المعنى لدى المتلقي، وإلا صار كلاماً غثاً، والحذف يضيف معانٍ دلالية عن طريق التحويل، وبذلك يكون عبد القاهر وغيره من البلاغيين قد فطنوا على الطاقات التعبيرية التي تمتلكها التراكيب اللغوية، وذلك عندما أكدوا على معاني النحو، التي تكشف عن هذه الطاقات، وكان هذا نتيجة للمفهوم المتطور لمصطلح النحو الذي ربط بين قواعد اللغة والمعنى.

شروط الحذف:

لا يتم الحذف ويؤدي الغرض منه إلا بشروط من أهمها:

1— وجود قرينة على المحذوف سواء أكانت قرينة لفظية أو عقلية، ويكون ذلك في حذف الجملة أو أحد ركنيها، بحيث يتمكن من معرفته، أما إذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجود الدليل لأنه يدرك من التركيب.

2— ألا يكون ما يحذف كالجاء من المذكور، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه، ولا شبيهه ويبقى الفعل؛ لأنهما متلازمان، ولا خلاف في جواز حذف الفعل مع فاعله.

3— ألا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر، فلا يحذف اسم الفاعل دون معموله لأنه اختصار للفعل.

4— ألا يكون عوضاً عن شيء، فلا تحذف "ما" في (أما أنت منطلقاً انطلقتُ).

5— أن يكون عاملاً ضعيفاً، فلا يحذف الجار والمجرور، والناصب للفعل إلا في مواضع قوية فيها الدلالة على المحذوف وكثير فيها الاستعمال.¹⁷

وتحدث السيوطي عن ميل العرب إلى الإيجاز و الاختصار في كلامهم ن كما تحدث عن الأبواب النحوية التي يرد فيها الاختصار.¹⁸
أنواع الحذف :

يكثر الحذف في التراكيب النحوية للغة العربية، وينقسم إلى قسمين:

أحدهما: حذف الجمل، والآخر: حذف المفردات.¹⁹

هذا ويشيع الحذف ومظاهره في معظم أبواب النحو العربي؛ وذلك لأن العرب " قد حذفت الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس من شيء من ذلك إلا من دليل عليه وإلا كان فيه ضرب من تكلف علم الغيب في معرفته " ²⁰.

ويؤكد ابن الشجري على أهمية الحذف بقوله: " الحذف اختصاراً من أفصح كلام العرب؛ لأن المحذوف كالمنطوق به من حيث كان الكلام مقتضياً له. " ²¹

أسباب الحذف :

لأن اللغة هي التعامل بالكلمات ومهمتها حدوث التفاهم بين الجماعة اللغوية؛ لهذا فإن الموقف اللغوي إذا فهم بمجرد ذكر بعض عناصره اللغوية دون البعض الآخر، جاز الاستغناء عن بعض هذه العناصر من هذا المنظور.²²

من الأسباب التي الاعتماد على الذكاء العقلي لدى العربي متكلماً وسامعاً، فتخلف الذكاء لدى أحدهما يعيق الاختصار، والمتصفح للتراث اللغوي والنحوي يجد تأكيدات من علماء كثيرين على أنه لا يجوز الحذف دون علم المخاطب بما حدث في الكلام وكذلك إدراك المتكلم بما يفعل، وإلا سيكون الأمر اعتباطياً لا طائل وراءه ولا فائدة منه ن فمثلاً يشترط سبويه أن يأتي الاتساع أو الاختصار أو الحذف على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى.²³

ولا يغفل العربي أثناء حديثه الجانب النفسي للمستمع، فمن الأسباب التي تدفع إلى الحذف في التركيب النحوي تحقيق الراحة للمتكلم، والسامع وذلك عن طريق توفير الجهد والوقت في توصيل المعاني المنشودة بألفاظ محدودة، وفي ذلك يقول ابن جني: "لأنهم قد يستعملون من الكلام ما غيره أثبت في نفوسهم، سعة في التفسح وإرخاء للتنفس...."²⁴

مواضع الحذف في التركيب النحوي:

تعد أشكال الحذف في التركيب النحوي للجمل العربية لأغراض مختلفة، وفي مواضع متعددة، نذكرها فيما يأتي :

حذف المبتدأ :

الحذف جوازاً:

1— يكثر ذلك في جواب الاستفهام، نحو: "وما أدراك ما الحطمة نار الله". أي: هي الله، "وما أدراك ما هي نار حامية".

2 — بعد فاء الجزاء، نحو: "من عمل صالحاً فلنسه ومن أساء فعليها"، أي: فعمله لنفسه، وإساءته عليها. "وإن تخالطوهم فإخوانكم"، أي: فهم إخوانكم.

3 — بعد القول نحو: "وقالوا أساطير الأولين"، "إلا قالوا ساحر أو مجنون"، "سيقولون ثلاثة".

4— بعد ما الخبر صفة له في المعنى، نحو: "التائبون العابدون"، ونحو "صم بكم عمي".²⁵

حذف المبتدأ وجوباً:

يحذف المبتدأ وجوباً في مواضع هي:

1— النعت المقطوع إلى الرفع في مدح "مررت بزيد الكريم"، أو ذم، نحو: "مررت بزيد الخبيث"، أو ترحم، نحو: "مررت بزيد المسكين".

2 — أن يكون الخبر مخصوص نعم وبئس، نحو: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو.

3 — ما كان الخبر فيه صريحاً في القسم، نحو: "في ذمتي لأفعلن".

4 — أن يكون الخبر مصدرأ نائباً مناب الفعل، نحو: "صبر جميل

حذف الخبر :

قد يحذف الخبر لدلالة السياق عليه في مواضع:

- 1— في جواب الاستفهام، مثل أن يقال: من عندكما؟ فتقول: زيد،
التقدير: زيد عندنا.
- 2— بعد إذا الفجائية، مثل: خرجت فإذا السبع، التقدير: فإذا السبع
حاضر.

3— بدلالة الكلام نحو قول الشاعر :

نحن بما عندنا، وأنت بما عندك راض والرأي مختلف.

التقدير: "نحن بما عندنا راضون"²⁷.

حذف الخبر وجوباً:

يحذف الخبر وجوباً في مواضع:

- 1— أن يكون خبراً بعد "لولا" نحو: "لولا زيد لأتيتك"، التقدير:
"لولا زيد موجود لأتيتك".
- 2— أن يكون المبتدأ نصاً في اليمين، نحو: "لعمرك لأفعلن"، التقدير:
"لعمرك قسمي".
- 3— أن يقع بعد المبتدأ أو هي نص في المعية، نحو: "كل رجل وضعته"،
فكل مبتدأ، وقوله "وضعته" معطوف على كل، والخبر محذوف، والتقدير:
كل رجل وضعته مقترنان "ويقدر الخبر بعد واو المعية .
- 4— أن يكون المبتدأ مصدرًا، وبعده حال سدت مسد الخبر، وهي لا
تصلح أن تكون خبراً؛ فيحذف الخبر وجوباً؛ لسد الحال مسده، وذلك
نحو: "ضربي العبد مسياً"²⁸.

حذف المضاف :

الدلالة على المنطوق يتكفل بها التركيب المنطوق، وانتماؤه إلى نموذج معين هو البنية الأساسية، والاعتماد على الموقف الكلامي أو المقام.²⁹

إذن المعول عليه في فهم المحذوف هو السياق، ومما يجوز حذفه في الكلام اعتماداً على السياق المضاف، ومن ذلك قول النبي — صلى الله عليه وسلم — حين سئل "وإن لنا في البهائم أجراً؟ قال: في كل كبد رطبة أجراً". والمعنى "في كل ذات كبد رطبة أجراً".³⁰

حذف المضاف إليه :

يكثر حذف المضاف إليه في ياء المتكلم مضافاً إليها المنادى، نحو: رب اغفر لي، وفي الغايات ، نحو: لله الأمر من قبل ومن بعد، أي من قبل الغلب ومن بعده .

وفي أي وكل وبعض وغير بعد ليس.³¹

حذف الموصول الاسمي:

ذهب الكوفيون والأخفش إلى إجازته وتبعهم ابن مالك، وشرط في بعض كتبه كونه معطوفاً على موصول آخر، ومن حجتهم: "آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم"، وقول حسان :

أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء.

أي: والذي أنزل إليكم، ومن يمدحه.³²

حذف الصلة:

يجوز قليلاً لدلالة صلة أخرى عليه كقول الشاعر:
نحن الألى فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا .

أي : نحن الألى عرفوا بالشجاعة .³³

حذف الموصوف :

يجوز حذف الموصوف اعتماداً على السياق، ومنه قوله — تعالى — :
"وألنا له الحديد أن اعمل سابغات"، أي: دروعاً سابغات .³⁴

حذف الصفة :

ومنه قوله — تعالى — : "يأخذ كل سفينة غصباً"، أي: صالحة؛ بدليل
أنه قرئ بذلك.³⁵

حذف المعطوف:

ويجب أن يتبعه العاطف، نحو: "لا يستوي منكم من أنفق من قبل
الفتح وقاتل"، أي ومن أنفق من بعده، دليل التقدير أن الاستواء إنما يكون
بين شيئين، ودليل المقدر "أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد
وقاتلوا". ومنه: " فمن كان مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية"، أي:
فحلق ففدية.³⁶

حذف المعطوف عليه:

منه قوله — تعالى — : "أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت"، أي:
فضرب فانفجرت.³⁷

حذف الفعل :

يحذف الفعل وحده أو مع مضمرة مرفوعة أو منصوبة أو معهما في مواضع هي:

1— يطرد حذفه مفسراً، نحو: "وإن أحد من المشركين استجارك فأجره"، "وإذا السماء انشقت".

2— ويكثر في جواب الاستفهام، نحو: "ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولنَّ الله"، أي: ليقولن خلقهم الله، ونحو: "وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً".

3— ويكثر حذف القول اعتماداً على فهم المخاطب، نحو: "والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم".

4— قد يحذف الفعل من الكلام لدلالة السياق عليه، واختصاراً للكلام، ومنه: "انتهوا خيراً لكم"، أي: انتهوا وأتوا خيراً.³⁸

حذف المفعول به:

يكثر حذف المفعول به في التركيب النحوي في مواضع، هي:

— بعد "لو شئت"، نحو: "فلو شاء لهداكم"، أي: لو شاء هدايتكم.

— بعد نفي العلم، نحو: "ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون"،

أي: إنهم السفهاء، ونحو: ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون".

— وعائداً على الموصول، نحو: "أهدنا الذي بعث الله رسولاً".

— وحذف عائد الموصول، كقوله:

وما شيء حميت بمسبح

— وعائد المخبر عنه، كقوله:

فتوب لبست وثوب أجر

— ويجوز حذف مفعولي أعطى، نحو: "فأما من أعطى".

وثانيهما فقط ن نحو: "ولسوف يعطيك ربك"، وأولهما فقط، نحو:

حتى يعطوا الجزية³⁹.

حذف الحال :

أكثر ما يرد ذلك النوع من الحذف إذا كان قولاً أغنى عنه المقول ،

نحو:

"والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم"، أي: قائلين

ذلك.

ومثله: "وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل

مننا"⁴⁰.

حذف التمييز:

يكثر مع "كم" الاستفهامية، وكذلك تمييز العدد، نحو: كم صمت؟

أي: كم يوماً، وقاله تعالى —: "عليها تسعة عشر"، وإن يكن

منكم عشرون صابرون"⁴¹.

حذف الاستثناء:

يكثر ذلك بعد "إلا" و"غير" مسبوقتين بـ "ليس"، يقال: قبضت

عشرة ليس إلا، أو ليس غير.⁴²

حذف الجار:

يكثر ويترد مع "أن" ، و"أن" ، نحو: "يؤمنون عليك أن أسلموا" ، أي: بأن أسلموا، ومثله: " بل الله يمين عليكم أن هداكم " ، والذي أطمع أن يغفر لي " ، "ونطمع أن يدخلنا ربنا" ، " وأن المساجد لله" ، أي: ولأن المساجد لله. وجاء في غيرها، نحو: " قدرناه منازل" ، أي: قدرنا له منازل، "ويغونها عوجاً" ، أي: ييغونها لها العوج.⁴³

حذف حرف النداء:

يكثر ذلك اعتماداً على السياق وفهم المتلقي، نحو: " أيها الثقلان" ، "يوسف أعرض عن هذا" ، "أن أدوا غلي عباد الله".⁴⁴

حذف جملة القسم:

وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم، وحيث قيل: لأفعلن، أو لقد فعل، أو لئن فعل، ولم يتقدم جملة قسم فثم جملة قسم مقدرة، نحو: "لأعذبته عذاباً شديداً" ، "ولقد صدقكم الله وعده".⁴⁵

حذف جواب القسم:

يجب حذف جواب إذا تقدم عليه أو اكتنفه ما يغني عن الجواب، الأول، نحو: زيد قائم والله. والثاني، نحو: زيد والله قائم، فإن قلت: زيد والله إنه قائم، أو لقائم احتمال كون المتأخر عنه خيراً عن المتقدم عليه، واحتمل كونه جواباً وجملة القسم وجوابه الخبر.

— ويجوز في غير ذلك، نحو: "والنازعات غرقاً" ، أي: لتبعثن، بدليل

ما بعده، وهذا المقدر هو العامل في يوم ترجف الراجفة.⁴⁶

حذف جملة الشرط :

وهو مطرد بعد الطلب، نحو: "فاتبعوني يحببكم الله"، أي فإن تتبعوني يحببكم الله.⁴⁷

حذف جملة جواب الشرط:

وذلك واجب إن تقدم عليه، أو اكتنفه ما يدل على الجواب، فالأول نحو: هو ظالم إن فعل، والثاني، نحو: هو إن فعل ظالم، "وإننا إن شاء الله لمهتدون".

ويجوز حذف الجواب في غير ذلك، نحو: "فإن استطعت أن تبغني نفقاً في الأرض"، أي: فافعل، "ولو أن قرآناً سيرت به الجبال" أي: لما آمنوا به، بدليل "وهم يكفرون بالرحمن".⁴⁸

حذف الكلام بجملة:

يقع ذلك باطراد في مواضع:

— بعد حرف الجواب، يقال: أقام زيد، فتقول: نعم.

— بعد نعم وبئس إذا حذف المنصوص، وقيل إن الكلام جملتان،

نحو: "إننا وجدناه صابراً نعم العبد".

— بعد إن الشرطية، نحو:

قالت بنات العم يا سلمى وإن كان فقيراً معدماً قالت وإن.

أي: وإن كان كذلك رضيته.

— في قولهم "افعل هذا إما لا"، أي: إن كنت لا تفعل غيره

حذف المتعجب منه:

يجوز حذف المتعجب منه وهو المنصوب بعد أفعل، والمجرور بعد أفعل به إذا دل عليه دليل، فمثال الأول قوله:

أرى أم عمر دمعها قد تحدرًا بكاء على عمر وما كان اصبراً .
التقدير، وما كان أصبرها، فحذف الضمير وهو مفعول أفعل للدلالة عليه بما تقدم.

ومثال الثاني قوله — تعالى —: "أسمع بهم وأبصر"، التقدير — والله أعلم — وأبصر بهم، فحذف "بهم" لدلالة ما قبله عليه.⁵⁰

الزيادة

الزيادة لغة: النمو وبابه باع، وزيادة أيضاً وزاده الله خيراً. يقال زاد الشيء وزاده غيره فهو لازم ومتعد إلى مفعولين، وقولك: زاد المال درهماً، والبرُّ مَدًّا، فدرهماً ومَدًّا تمييزاً.⁵¹

الزيادة والمزيد والزيدات: بمعنى، والأخير شاذ... وهي النمو، وزاده الله خيراً، زيَّده فزاد وازداد ...⁵²

زاد الماء والمال وازداد، وازددت مالاً. وزاد الأمر صعوبة. وازداد من الخير ازدياداً، وزاده الله مالاً، وزاد في ماله، وزاد على ما أراد، وزاد على الشيء ضعفه. وأخذته بدرهم فزائداً . واستراد: طلب الزيادة ...
وتقول: الولد كبد ذي الولد، وولد الولد زيادة الكبد؛ وهي قطعة معلقة بها، وجمعها زبايد. ويقال: إن زكيت مالك زيَّد، أي: زاد كثيراً.⁵³

الزيادة عند النحاة :

تنقسم الزيادة إلى زيادة الاسم، نحو: ضمير الفصل، وزيادة الفعل، نحو زيادة "كان"، وزيادة الحرف، نحو زيادة اللام، والباء، وزيادة الجملة، نحو زيادة "ظن" إذا توسطت. يقول ابن السراج: "والتي تلغى تنقسم إلى أربعة أقسام: اسم، وفعل، وحرف، وجملة، الأول: الاسم، وذلك نحو: "هو" إذا كان الكلام فصلاً، فإنه لا موضع له من الإعراب، ولو كان له موضع لوجب أن يكون له خبر إن كان مبتدأ، أو يكون له مبتدأ عن كان هو خبراً.

الثاني: الفعل، ولا يجوز عندنا أن يلغى فعل ينفذ منك إلى غيرك، ولكن الملغى نحو "كان" في قولك: "ما كان أحسن زيداً"، والكلام: ما أحسن زيداً، و"كان" إنما جيء بها لتبين أن ذلك كان فيما مضى.

الثالث: الحرف، وذلك نحو: "ما" في قوله عز وجل: "فبما نقضهم ميثاقهم" {سورة النساء: 155}، لو كان لـ "ما" موضع من الإعراب ما عملت الباء في "نقضهم"، وإنما جيء بها زائدة للتأكيد.

الرابع: الجملة، وذلك نحو قولك: "زيد ظننت منطلق"، بنيت "منطلق" على "زيد" ولم تعمل "ظننت" وألغيته وصار المعنى "زيد منطلق في ظني" فإن قدمت "ظننت" قبح الإلغاء، ومن هذا الباب الاعتراضات، وذلك نحون قولك: زيد — أشهد بالله — منطلق.⁵⁴

وبالنظر في كلام ابن السراج نراه يجعل الجملة الاعتراضية من الزيادة، وذلك في قوله: "ومن هذا الباب الاعتراضات". وهذا قول فيه نظر،

فالصحيح أن الجملة الاعتراضية لا تعد مكن قبيل الزيادة، بل من وسائل استطالة التركيب، أي أن الاعتراض "وسيلة من وسائل طول الجملة الأصلية وتركيبها ن فكل ما يتعلق بالجملة يعد منها وغن لم يكن له موضع من الإعراب ... وعند التحليل النحوي لجملة تحتوي في داخلها على جملة اعتراضية لا يمكن بحال أن نغفل هذه الجملة الاعتراضية، ولأنها شئنا أم أينا جزء من الجملة الأصلية.⁵⁵

اختلف النحاة البصريون والكوفيون في تسمية كثير من المصطلحات النحوية في أبواب النحو المختلفة، ومن ذلك اختلافهم في تسمية "الزيادة"، "الكوفيون يسمونها الصلة، والحشوي، والتوكيد، والسقوط، واللغو، كما هو الحال عند الفراء.⁵⁶

أما البصريون فيطلقون عليها الزيادة، والإلغاء، أو اللغو.⁵⁷ وتدخل الزيادة في الكلام العربي شعراً أم نثراً، وعلماء العربية عند الحديث عن الزيادة في القرآن الكريم يسمونها صلة، كما عند الزركشي والطبري.⁵⁸

زيادة الحروف:

الزيادة إحدى طرق الاتساع في التركيب، حيث إن زيادة عنصر ما في التركيب يؤدي إلى ثراء الجانب الدلالي. والزيادة تدخل الحروف أكثر من الأفعال والأسماء، وذكر ابن يعيش " أن الحروف التي تزداد ستة وهي: من ، والباء ، وما ، ولا ، وإن المكسورة الساكنة النون ، وأن المفتوحة الهمزة الساكنة النون "⁵⁹

زيادة الباء: تأتي الباء في اللغة العربية لمعان كثيرة ومنها الإلصاق وهو المعنى الأصلي لها، وقد تأتي الباء زائدة، يقول سيوييه: "وقد تكون باء الإضافة بمثلتها في التوكيد، وذلك، قولك: ما زيد بمنطلق، ولست بذاهب، أراد أن يكون مؤكداً، حيث نفى الانطلاق والذهاب."⁶⁰

وزيادتها جاءت في موضعين: أحدهما: أن تزداد مع الفضلة، وأعني بالفضلة المفعول وما أشبهه وهو الغالب عليها.

الثاني: أن تزداد مع أحد جزأي الجملة التي لا تتعقد مستقلة إلا به فأما زيادتها مع المفعول، فنحو قوله — تعالى —: "ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة". {البقرة: 195} والمراد أيديكم، ألا ترى أن الفعل متعد بنفسه، يدل على ذلك قوله — تعالى —: "وألقى في الأرض رواسي". {النحل: 15}. وأما زيادتها مع أحد جزأي الجملة ففي ثلاثة مواضع: أحدها: مع الفاعل، قال — تعالى —: "وكفى بالله شهيداً". {النساء: 79}، والمراد "كفى الله"، وأما زيادتها في التعجب — قال — تعالى: "أسمع بهم وأبصر". {مريم: 38}، فالباء هنا زائدة وما بعدها في موضع مرفوع بفعله.

الثاني: زيادتها مع المبتدأ، مثل: بحسبك زيد، والمراد كحسبك، وتزداد في خبر لکن.

الثالث: مع خبر المبتدأ، في قوله — تعالى —: "والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها". {يونس: 27}.⁶¹ وكذلك تزداد مع التوكيد بالنفس

زيادة الكاف:

ترد الكاف زائدة في التركيب النحوي للتأكيد، نحو تأكيد النفي، أو تأكيد الاستثناء، وغيره، فمن ورودها لتوكيد النفي، قوله — تعالى — : "ليس كمثلته شيء وهو السميع البصير". {الشورى:11}، والتقدير: ليس شيء مثله، إذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى: ليس شيء مثل مثله، فيلزم المحال، وهو إثبات المثل، وغنما زيد لتوكيد نفي المثل؛ لأن زيادة الحرف بمترلة إعادة الجملة ثانيًا.⁶³

زيادة "لا":

ترد "لا" الزائدة لمجرد تقوية الكلام وتوكيده، نحو: "ما منعك إذ رأيتهم ضلوا ألا تتبعني". {طه:93}، وقوله — تعالى —: "ما منعك ألا تسجد". {ص:57}، ويوضحه الآية الأخرى "ما منعك أن تسجد" {الأعراف:12}، ومنه: "لئلا يعلم أهل الكتاب" {الحديد:29}، أي: ليعلموا.⁶⁴ وتأتى "لا" زائدة عندما تكون مقترنة بعاطف، نحو: "ما جاءني زيد ولا عمرو".⁶⁵

زيادة اللام :

تزداد في مواضع، هي: 1 — في خبر المبتدأ، كقول الشاعر:
 أم الحليس لعجوز شهيرة ترضى من اللحم بعظم الرقبة .
 2 — في المفعول الثاني لـ "أرى" في قول بعضهم: "أراك لشاتمي".
 3 — اللام الداخلة على أداة شرط للإيدان بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها، لا على الشرط، وتسمى الموطقة؛ لأنها وطأت الجواب

للقسم، أي: مهدهته له، نحو: "لئن أخرجوا لا يخرجون معهم، ولئن قوتلوا لا ينصروهم، ولئن نصروهم ليولنَّ الأدبار" {الحشر:12} وأكثر ما تدخل على "إن".⁶⁶

زيادة "ما":

ما الزائدة نوعان: كافة و غير كافة. والكافة لها مواضع، هي:

1— الكافة عن الرفع، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال: قل، وكثر، وطال.

2— الكافة عن النصب والرفع، وهي المتصلة بـ"إن" وأخواتها، نحو: "إنما الله إله واحد" [النساء:171].

3— الكافة عن عمل الجر، وتتصل بـ"رب".

أما غير الكافة فهي نوعان: عوض، وغير عوض. فالعوض في موضعين: الأول نحو قولهم: "أما أنت منطلقاً انطلقت، والأصل: انطلقت لأن كنت منطلقاً، فقدم المفعول للاختصاص، وحذف الجار وجيء بـ"ما" للتعويض.

الثاني في نحو قولهم: "افعل هذا إما لا"، وأصله: إن كنت لا تفعل غيره.

وغير العوض تقع بعد الرفع، كقولك: "شتان ما زيد وعمرو"، وبعد الناصب الرفع، نحو: ليتما زيدا قائم. وبعد الجازم، نحو: "وإما يترغتك من الشيطان نزع" [الأعراف:20]، "أياً ما تدعوا" [الإسراء:110]. وبعض الخافض حرفان مثل: "فبما رحمة من الله لنت لهم" [آل عمران:159]،

أو اسماً : "أيما الأجلين" [القصص:28] ، وبعد أداة الشرط ، نحو قوله — تعالى — : "وإما تخافن" [الأنفال:58] ، "حتى إذا ما جاءوها شهد عليهم سمعهم" [فصلت:20] ، وتزاد بعد الكاف.⁶⁷

زيادة "من":

تزداد من وشروط زيادتها في التركيب النحوي ثلاثة أمور:

أولها: أن يتقدم عليها نفي، أو نهي، أو استفهام بـ "هل"، نحو: "وما تسقط من ورقة إلا يعلمها" [الأنعام:59]، "وما ترى في خلق الرحمن من تفاوت" [الملك:3]، وتقول: لا يقيم من أحد. ثانيها: تنكير مجرورها. ثالثها: كونه فاعلاً، أو مفعولاً به أو مبتدأ.⁶⁸

الزيادة في الأفعال :

الزيادة في الأفعال قليلة قياساً بالزيادة في الحروف، فما يزداد من الأفعال: هو "كان" ولها مواضع معينة، وتأتي لتدل على حدوث الفعل في الزمن الماضي، ومن مواضع زيادتها:

- 1— بين "ما" وأفعال التعجب، نحو: ما كان أحسن زيداً.⁶⁹
- 2— بين خبر "إن" واسمها، مثل: إن من أفضلهم كان زيداً، على إلغاء "كان".⁷⁰

فتزاد بين الشيعين المتلازمين: كالمبتدأ والخبر، والفعل ومرفوعه، والصلة والموصول....⁷¹

الإحلال

الإحلال لغة : حلل، وحل العقدة فتحها، فانحلت ... وحل بالمكان من باب رد، وحلولاً ومحلاً بفتح الحاء والمحل أيضاً المكان الذي يحل به، وحللت القوم وحللت بهم بمعنى... والحل ما جاوز الحرم... ومحل الدين أجله... والحليل: الزوج، والحليلة الزوجة، وهما أيضاً من يحالك في دار واحدة... وحل العذاب يحل بالكسر حلالاً أي: وجب، ويحل حلولاً، أي: نزل... وأحل نزل، وتحلل في يمينه استثنى، واستحل الشيء عده حلالاً.⁷²

وهو إنزال شيء مكان شيء، حيث يقال: أحله المكان وأحله به، وحلله به، وحل به، جعله يحل... ويقال: حللت بالرحل وحلته ونزلت به ونزلته وحللت القوم، وحللت بهم، ويقال: أحل فلان أهله بمكان كذا وكذا إذا أنزلهم.⁷³

الإحلال عند النحاة:

ذكر سيبويه أن العرب "يستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً".⁷⁴

ويذكر ابن جني الرأي نفسه، فيقول: "إننا نرى العرب قد غيرت شيئاً من كلامهم من صورة إلى صورة، فيجب حينئذ أن تتأتى لذلك وتلاطفه.⁷⁵ أي: يشترط فيه السهولة والملاطفة، كما يشترط أن يتوافق اللفظ المستغنى به مع أمثلتهم وصورهم كما كان المحذوف موافقاً، وعن ذلك يقول ابن جني: "العرب إذا غيرت كلمة من صورة إلى أخرى

اختارت أن تكون الثانية مشابهة لأصول كلامهم ومعتاد أمثلتهم، وذلك أنك تحتاج إلى أن تنيب شيئاً عن شيء؛ فأولى أحوال الثاني بالصواب أن يشابه الأول، ومن مشابهته له أن يوافق أمثلة القوم، كما كان المناب عنه مثلاً من مثلهم أيضاً.⁷⁶

المقصود بالإحلال: هو استبدال عنصر بآخر، وإحلاله محله، غير أن النصيين جعلوا المرجعية أو الإحالة ولا سيما بين الضمير والاسم الظاهر من أدوات التماسك النصي.⁷⁷

والإحلال له صلة وثيقة بما أطلق عليه النحاة القدماء "التضمين"، نرى ذلك في قول ابن هشام عند تعريفه للتضمين "قد يشربون لفظاً معنى لفظ آخر، فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضميناً وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين"⁷⁸. وتحدث بعض المحدثين عن التضمين بقوله: "يتجاوز التضمين قرينة البنية إلى حيث يمكن عده ظاهرة من ظواهر التضام، وذلك بأن اللفظ الذي يضمن معنى لفظ آخر يحتل موقعه أيضاً، فيدخل على ألفاظ قد لا يدخل عليها بأصل وضعه واستعماله، فيتعدى بالحرف بعد أن كان متعدياً بنفسه، أو يضم حرفاً موقعه الحاضر لا يضمه في موقعه الأصلي، و هلم جراً."⁷⁹

ومعنى ذلك أنه ليس ثمة حذف لعنصر ما من داخل التركيب، ولم نأت بعنصر من خارج التركيب ليحل محل آخر، بل كل ما هنالك أنه تم التوسع في استعمال اللفظ، حتى يؤدي معنى لفظ آخر مناسب له، فيضمن اللازم معنى المتعدي، أو يضمن اللفظ معنى لفظ آخر غيره فيحتل موقعه

وهو الأمر الذي يترتب عليه دخوله على ألفاظ لا يدخل عليها بأصل وضعه واستعماله، فيتعدى بحرف جر بعد أن كان يتعدى بنفسه، أو يتعدى بحرف جر آخر بعد أن كان يتعدى في الأصل بحرف معين. فالتضمين بذلك يعد ضرباً من ضروب الإحلال .

أنواع الإحلال:

الإحلال التركيبي من الظواهر اللغوية التي قد تقع في الأسماء، والأفعال، والحروف.

الإحلال في الأسماء:

إحلال المفعول به محل الفاعل:

المفعول به أحد العناصر التي تحل محل الفاعل عند حذفه، آخذاً كل أحكامه. ولا يتم ذلك إلا إذا كان الفعل متعدياً، سواء أكان متعدياً إلى مفعول به واحد أم متعدياً إلى أكثر من مفعول، وفي حالة تعديه لأكثر من مفعول به فإن الذي يحل محل الفاعل هو المفعول الذي أكثر اتصالاً بالفاعل، أي: أقرب به إليه حكماً مع ملاحظة وضوح الدلالة وعدم غموضها.⁸⁰

لذلك يرى ابن جني أن "العرب لما قوي في أنفسهم أمر المفعول حتى كاد يلحق عندها برتبة الفاعل... خصوا المفعول إذا أسند الفعل إليه بضريرين من الصنعة، أحدهما: تغيير صورة المثال مسنداً إلى المفعول عن صورته مسنداً إلى الفاعل، والعدّة واحدة، وذلك نحو: ضَرَبَ زيدٌ، وُضِرْبَ، وقُتِلَ، وقُتِلَ... والآخر: أنهم لم يرضوا ولم يقنعوا بهذا القدر من

التغيير حتى تجاوزوه إلى أن غيروا عدة الحروف مع ضم أوله، كما غيروا في الأول الصورة والصيغة، وذلك نحو قولهم: أحبته، وحب، وأزكمه الله وزكم.⁸¹

إحلال الجار والمجرور:

من العناصر التركيبية التي تحل محل الفاعل بعد حذفه في الجملة، الجار والمجرور.⁸² وذلك عند بناء الفعل للمجهول.

الإحلال في النعت:

يشهد التركيب اللغوي تغييراً في بنيته بحذف المنعوت ويحل النعت محله، نحو قوله — تعالى —: "أن اعمل سابغات" [سبأ:11]، أي: دروعاً سابغات.⁸³

الإحلال في المضاف إليه:

يجوز حذف المضاف وإحلال المضاف إليه محله ويعرب بإعرابه، وذلك نحو قوله — تعالى —: "وأشربوا في قلوبهم العجل" [البقرة:93]، أي: حب العجل، وكقوله — تعالى —: "وجاء ربك" [الفجر:22] أي: أمر ربك.⁸⁴

الإحلال بالمضمر:

من وسائل التضام الواضحة الأشكال البديلة، وهي كلمات قصيرة اقتصادية ليس لها محتوى ذاتي، وإنما تقوم في ظاهر النص مقام تعبيرات تتصف بإثارة محتوى أكثر تعييناً، وتساعد هذه التعبيرات مستعملي النص على الاحتفاظ بالمحتوى، وهو مهياً في مواقع التخزين النشط، دون حاجة

منهم لإعادة ذكر كل شيء بتفصيلاته. وأشهر نوع من الأشكال البديلة هو الضمائر، التي تقوم مقام الأسماء، أو عبارات الأسماء التي تشاركها المدلول ... ويطلق مصطلح الإشارة اللاحقة على استعمال شكل بديل لاحق لتعبير يشاركه في المدلول، وتعد الإشارة اللاحقة الأكثر شيوعاً في حالات اشتراك المدلول⁸⁵

ويطلق مصطلح الإشارة السابقة على استعمال الشكل البديل الذي يسبق التعبير المشارك له في المدلول.⁸⁶

فالإشارة اللاحقة، والإشارة السابقة هما من حالات إحلال المضمير محل الظاهر لغرض الإيجاز والاختصار. ومن أمثلة الإشارة اللاحقة قول النبي — صلى الله عليه وسلم — : "ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه".⁸⁷ فضمير الهاء في (غلبه) يعود على اسم ظاهر يسبقه هو (الدين) فيما يسمى الأشكال البديلة. ومن أمثلة الإشارة السابقة قول النبي — صلى الله عليه وسلم — : "اللهم اشدد وطأتك على مضر، واجعلها عليه سنين كسني يوسف".⁸⁸ فضمير (ها) في الفعل (اجعلها) يعود على لفظ (سنين) المتأخر بعده في سياق الجملة. ويعد هذا نوع من الإحلال بين الاسم الظاهر والمضمير.

الإحلال في الأفعال:

يدخل الإحلال الأفعال كما يدخل الأسماء، وقد ورد هذا في الاستعمال اللغوي، حيث وردت أفعال لازمة تستعمل في السياق متعدية، وأفعال متعدية تصير في الاستعمال لازمة، وأفعال تتعدى بحرف جر معين، فتأتي في السياق متعدية بغيره.

ويوضح ابن هشام فائدة الإحلال أو التضمين — كما سماه — : " قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضميناً، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين." ⁸⁹

والذي يساعد في فهم هذا النوع من الإحلال، هو السياق "ولا غرابة في أن التحليل النحوي في العربية يعتمد في بعض جوانبه على فهم المعنى الذي يحدده السياق، فقد وجد في العربية كثير من الأدوات التي تتعدد معانيها واستعمالاتها، ووجد التضمين في الأفعال، حيث يستخدم فعل بمعنى فعل آخر، وغير هذا وذاك مما يعتمد في تحليله على فهم سياقه. وليس هذا لبس أو غموض؛ لأن الاستخدام اللغوي في السياق يكشف عن كل هذه الجوانب كشفاً واضحاً بتقديم وسائل الترابط الخاصة بأجزاء التراكيب في بناء الجملة." ⁹⁰

الإحلال في الحروف:

قد يحل حرف مكان حرف آخر بأن يؤدي معناه أو يأتي حرف بمعنى كلمة أخرى، ومن ذلك حرف الباء ومعناه الأصلي الإلصاق ⁹¹، ولكنها قد تأتي بمعان أخرى مثل السببية نحو: "إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل". وتأتي بمعنى المصاحبة، نحو: "اهبط بسلام" أي معه، وتأتي بمعنى في، نحو: "ولقد نصركم الله ببدر"، وتأتي بمعنى الاستعلاء، نحو: "من إن تأمنه بدینار" ⁹².

حرف الجر "على" : معناه الأصلي الاستعلاء وقد تأتي بمعنى المصاحبة، نحو: "وأتى المال على حبه". وتأتي بمعنى اللام للتعليل، نحو: "ولتكبروا الله على ما هداكم"، أي: لهدايتكم .

وتأتي بمعنى "من"، نحو: "إذا اكتالوا على الناس يستوفون".

وتأتي بمعنى الباء، نحو: "حقيق على أن لا أقول"⁹³.

حرف الجر "عن" : معناه الأصلي المجاوزة ولم يذكر البصريون غيره، ولكن قد يأتي بمعنى "بدل"، نحو: "واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً" ويأتي لمعنى التعليل، نحو: "وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه"⁹⁴.

حرف الجر "في" : ومعناه الأصلي الظرفية، نحو: "غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين".

وتأتي بمعنى التعليل، نحو: "فذلكم الذي لم تنني فيه". وبمعنى الاستعلاء نحو: "و لأصلبكم في جذوع النخل". وبمعنى إلى، نحو: "فردوا أيديهم في أفواههم"⁹⁵.

حرف الجر "من" : وهي لا ابتداء الغاية وهو الغالب عليها حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه، نحو: "من المسجد الحرام"، "إنه من سليمان".

وتأتي بمعنى "بعض" نحو: "منهم من كلم الله". وتأتي بمعنى التعليل، نحو: "مما خطيئتهم أغرقوا". وتأتي مرادفة لحرف الجر "عن"، نحو: "فويل

للقاسية قلوبهم من ذكر الله"⁹⁶.

الإحلال بين الجملة والمفرد:

قد تحل جملة مكان المفرد، وذلك بأداء نفس المعنى والعمل للمفرد، وقد يحدث العكس بأن يحل المفرد محل الجملة فيؤدي نفس العمل.

إحلال الجمل محل المفرد:

تحل الجملة محل المفرد في مواضع هي: خبر المبتدأ، وخبر ما أصله المبتدأ، وكذلك في جملة الصفة وجملة الحال.⁹⁷

إحلال المصدر محل الأفعال:

يعمل المصدر عمل الفعل مفرداً، نحو: عجبت من ضرب زيد عمرًا، ومضافاً إلى المفعول أو إلى الفاعل.⁹⁸

ويعمل المصدر عمل الفعل في موضعين، أحدهما: أن يكون نائباً عن الفعل، نحو: ضرباً زيداً، فزيداً منصوب بـ "ضرباً" لنيابته مناب "اضرب".

ثانيهما: أن يكون المصدر مقدرًا بـ أن والفعل، أو بما والفعل، فيقدر بـ "من" إذا أريد المضي، أو الاستقبال، نحو: عجبت من ضربك زيداً أمس، أو غداً ... ويقدر بـ "ما" إذا أريد به الحال، نحو: عجبت من ضربك زيداً الآن.⁹⁹

وقد ينوب المصدر عن الفعل في الدلالة على معناه.¹⁰⁰

ثبت المراجع:

- أساس البلاغة ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار الفكر، بيروت ، لبنان، 1420هـ ، 2000م.
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ، مراجعة د/ فايز ترحيني ، دار الكتاب العربي، ط1، 1984.
- أصول النحو لابن السراج ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، ط3، 1417هـ — 1996م.
- الأمالي الشجرية ، تصحيح : حبيب عبد الله ، وعبد الرحمن اليماني ، والسيد زين العابدين الموسوي ، 1349هـ .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت ، 1974م.
- البرهان في علوم القرآن ، الزركشي ، تحقيق: مازن المبارك ، ط5 ، دار النفائس ، بيروت، 1986م.
- بناء الجملة العربية ، محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الشروق ، القاهرة 1996.
- البيان في روائع القرآن ، د.تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة 1993م.
- تراكيب الحديث الشريف دراسة نصية من خلال فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، حنفي أحمد بدوي ، رسالة دكتوراه ، كلية دار العلوم — جامعة المنيا ، 1428هـ ، 2007م.

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد ابن للطبري، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المعارف ، مصر.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني ، القاهرة، 1992م.
- سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان ابن جني ، تحقيق: حسن هنداوي، ط2، دمشق، 1993م.
- شرح ابن عقيل ، تحقيق: هادي حسن حمودي ، دار الكتاب العربي، بيروت ، 1999م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع ، القاهرة، 2004م.
- شرح الكافية للرضي، تعليق: يوسف عمر ، جامعة قاريونس ، بنغازي ليبيا، 1996م
- شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية، القاهرة ، 1380هـ ، 1960م.
- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، صبحي إبراهيم الفقي، دار قباء ، القاهرة ، 2000م.
- علم المعاني بين النظرية والتطبيق، د/ عبد الرازق أبو زيد، مكتبة الشباب، مصر ط 1996، 2م.

- العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق: مهدي المخزومي ،
وإبراهيم السامرائي، بغداد، 1980.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ، دار
التقوى، القاهرة.
- القاموس المحيط ، الفيروزآبادي ، المؤسسة العربية للطباعة والنشر،
بيروت.
- قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين، محمود سليمان
ياقوت، دار المعارف، القاهرة، 1985م.
- الكتاب، عمرو بن عثمان سيويه ، تحقيق: عبد السلام هارون ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- لسان العرب ، ابن منظور ، طبعة دار المعارف ، مصر .
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين ابن الأثير،
تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد مصر، 1939م .
- مدخل إلى علم لغة النص تطبيقات لنظرية ديوب جراندي ، وولفجانج
دريسler ، د/إلهام أبو غزالة ، علي خليل حمد، ط 2 الهيئة المصرية العامة
للكتاب ، القاهرة 1999م.
- معاني القرآن ، أبو زكريا بن زياد الفراء ، تحقيق: أحمد يوسف
نجاتي وآخرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق:
محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان .

— المفصل في صنعة الإعراب ، محمود بن الزمخشري ، ط2 ، دار
الجيل.

— المقتضب، محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة
، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

هوامش البحث:

(Endnotes)

- 1 — العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي : 201 /3 — 202
- 2 — لسان العرب ، ابن منظور : مادة حذف : 2/83 ، طبعة
بولاق — مصر .
- 3 — القاموس المحيط 1/407
- 4 — انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي
الدين عبد الحميد 1/131
- 5 — استخدم سيبويه مصطلح المسند والمسند إليه لكل من المبتدأ
والخبر انظر الكتاب 2/126 .
- 6 — علم المعاني بين النظرية والتطبيق ، د/ عبد الرازق أبو زيد :
95-96 ، مكتبة الشباب ، مصر ط 2 ، 1996 .
- 7 — نقلا عن الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي : 1/13 ،
مراجعة د/ فايز ترحيني ، دار الكتاب العربي ، ط 1 ، 1984 .

- 8 — مغني اللبيب ، ابن هشام الأنصاري :748، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد
- 9 — دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني : 131 تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي ، دار الجيل بيروت 2004 م.
- 10 — الكتاب لسيبويه : 1/ 24 — 25 ،
- 11 — انظر دلائل الإعجاز :131
- 12 — انظر الكتاب :1/69 ، 258 وما بعدها ، المقتضب :
2/152،318 .
- 13 — ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، طاهر سليمان ياقوت :19،
الدار الجامعية الإسكندرية 1997 ، وتسهيل الفوائد لابن مالك :179،
تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، القاهرة 1967.
- 14 — المقتضب للمبرد :2/318 — 319
- 15 — الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي :248، تحقيق:
فخر الدين قباوة ، دار الجيل ، بيروت ، ط 5 ، 1995م .
- 16 — دلائل الإعجاز :141.
- 17 — مغني اللبيب لابن هشام :603 وما بعدها .
- 18 — الأشباه والنظائر للسيوطي :1/55 ، دار الكتاب العربي ،
ط 1 بيروت ، 1984م.
- 19 — انظر :المثل السائر لابن الأثير 2/77 .

- 20 — مغني اللبيب : 692.
- 21 — الأملالي الشجرية : 2/123 تصحيح : حبيب عبد الله ، وعبد الرحمن اليماني ، والسيد زين العابدين الموسوي ، 1349هـ —
- 22 — أصول النحو لابن السراج : 1/74 ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط3 ، 1417هـ — 1996
- 23 — انظر الكتاب ، عمرو بن عثمان سيويه : 1/109 ، تحقيق : عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- 24 — الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني : 3/319 ، تحقيق محمد علي النجار ن دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت.
- 25 — انظر : مغني اللبيب : 820—824 وانظر شرح المفصل لابن يعيش : 1/94 ، شرح ابن عقيل : 1/221
- 26 — المصدر السابق : 1/226—230
- 27 — شرح ابن عقيل : 1/220 — 221.
- 28 — المصدر السابق : 1/223 — 228.
- 29 — بناء الجملة العربية ، محمد حماسة عبد اللطيف : 211 ، دار الشروق ، القاهرة 1996.
- 30 — تراكيب الحديث الشريف دراسة نصية من خلال فتح الباري بشرح صحيح البخاري : 33 ، حنفي أحمد بدوي ، رسالة دكتوراه ، كلية دار العلوم — جامعة المنيا ، 1428هـ ، 2007م.
- 31 — مغني اللبيب لابن هشام : 814.

- 32 — السابق: 1/815 — 816 .
- 33 — السابق: 816
- 34 — السابق: 817. وانظر شرح ابن عقيل: 3/169.
- 35 — مغني اللبيب: 818.
- 36 — السابق: 819 — 820.
- 37 — السابق: 820.
- 38 — مغني اللبيب: 827.
- 39 — مغني اللبيب: 228—230. وانظر: شرح ابن عقيل
2/130:
- 40 — مغني اللبيب: 830.
- 41 — السابق: 831.
- 42 — السابق: 831.
- 43 — مغني اللبيب: 838.
- 44 — السابق: 840.
- 45 — السابق: 846.
- 46 — السابق: 846.
- 47 — السابق: 847.
- 48 — السابق: 848 — 849
- 49 — مغني اللبيب: 851 — 852
- 50 — شرح ابن عقيل: 3/ 150 — 153.

- 51 — مختار الصحاح: 118
- 52 — القاموس المحيط: 365.
- 53 — أساس البلاغة ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري
:280، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، 1420هـ ، 2000م.
- 54 — انظر الأصول في النحو لابن السراج : 2/255 — 260 ،
قضايا التقدير النحوي : 277—297.
- 55 — بناء الجملة العربية ، حماسة عبد اللطيف : 71
- 56 — معاني القرآن للفراء : 1/235 ، 244 ، 374
- 57 — انظر الكتاب : 4/222 ، والمقتضب : 2/3 ، 4/116 ، وشرح
المفصل لابن يعيش : 8/ 128 — 136
- 58 — انظر : البرهان في علوم القرآن للزركشي : 178 ، 2/177 ،
جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري : 1/404 ، 405.
- 59 — شرح المفصل لابن يعيش : 8/128 — 129
- 60 — الكتاب : 4/225.
- 61 — شرح المفصل لابن يعيش : 8/138 — 139 ، وانظر المقتضب
للميرد : 4/421 ، شرح الرضي على الكافية : 2/282 ، تعليق يوسف
عمر ، جامعة قاريونس ن بنغازي ليبيا ، 1996م.
- 62 — مغني اللبيب لابن هشام : 111.
- 63 — انظر : مغني اللبيب : 179 وما بعدها ، الأصول في النحو : 1/294 ،
المقتضب : 4/416 — 418 ، سر صناعة الإعراب لابن جني

259—1/258:

- 64 — مغني اللبيب: 248، شرح المفصل: 8/136—137.
- 65 — مغني اللبيب: 245.
- 66 — مغني اللبيب: 232—235، وانظر: الكتاب: 2/206—207 ،
شرح الرضي: 2/285.
- 67 — مغني اللبيب: 306—317، وانظر الكتاب: 1/161، 143
شرح المفصل: 8 / 131—135
- 68 — مغني اللبيب: 322—323، وانظر الكتاب: 1/68 ،
2/316، شرح المفصل: 8/137—138.
- 69 — الكتاب: 1/73.
- 70 — السابق: 2/135.
- 71 — شرح ابن عقيل: 1/147، تح: هادي حسن حمودي ، دار
الكتاب العربي، بيروت، 1999م.
- 72 — مختار الصحاح: 1/63. وانظر: القاموس المحيط: 1274.
- 73 — لسان العرب: مادة حلل .
- 74 — الكتاب: 1/25، 2/121.
- 75 — الخصائص لابن جني : 2/470.
- 76 — الخصائص: 2/66—67.
- 77 — علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق: 121، صبحي إبراهيم
الفاقي ، دار قباء ، القاهرة ، 2000م.

- 78 — مغني اللبيب: 897.
- 79 — البيان في روائع القرآن: 91، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة 1993م.
- 80 — انظر: شرح الكافية: 1/84، أوضح المسالك: 2/123.
- 81 — الخصائص لابن جني: 2/220.
- 82 — انظر: شرح ابن عقيل: 2/99، أوضح المسالك: 2/123، 124.
- 83 — انظر: شرح ابن عقيل: 3/169، مغني اللبيب: 389، شرح شذور الذهب: 165.
- 84 — شرح ابن عقيل: 3/63.
- 85 — مدخل إلى علم لغة النص، د/إلهام أبو غزالة، علي خليل حمد، 92، ط2 الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1999م.
- 86 — مدخل إلى علم لغة النص: 93.
- 87 — فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني: حديث رقم: 39.
- 88 — السابق: حديث رقم: 804.
- 89 — مغني اللبيب: 897، وانظر: الخصائص: 2/308 وما بعدها.
- 90 — بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف: 10.
- 91 — مغني اللبيب: 137.
- 92 — السابق: 139—142.

- 93 — السابق: 190—192.
- 94 — السابق: 196—197.
- 95 — السابق: 223—225.
- 96 — السابق: 419—424.
- 97 — انظر شرح ابن عقيل: 186، 1/184، 1/236 وما بعدها ، 1/307 وما بعدها ، 2/22 وما بعدها ، 2/235—236 ، 3/161—165.
- 98 — المفصل في صنعة الإعراب ، جار الله الزمخشري : 281 ، دار الجليل.
- 99 — شرح ابن عقيل: 3/77.
- 100 — السابق : 2/150.